حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٠) ٢٠١٣/١/٢١

بشار خطّ أحمر!

علي الشيخ منصور

أعرب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خلال استقباله رئيس الوزراء السوري وائل الحلقي في طهران، عن ثقته بـ«قدرة الشعب السوري على اجتياز الأزمة الراهنة بقوة وجدارة». وهذا من حقه بالطبع، لكن المفاجئ حقا في الأسبوع الأخير تواتر مجموعة من التصريحات الإيرانية تعتبر أن «بشار خطّ أحمرٌ».

هذا ما أعلنه مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي للشؤون الدولية علي اكبر ولايتي، بأن طهران تعتبر «بشار الأسد خط احمر» بالرغم من تأكيده أن هذا الأمر «لا يعني أننا نغفل عن حقوق الشعب في تعيين حكامه»، مع أن تناقضاً كامناً بين المقدمتين، فكيف للشعب أن يختار أو يعين حكامه إذا كان بشار خطّ أحمرٌ؟ يجيب ولايتي. «يجب أن يتم تعيين الرئيس بناء على اختيار الشعب، لذلك فإن التأكيد على الحل السياسي بناء على اختيار الشعب، فإذا كان رئيس الجمهورية بشار الأسد، فهو رئيس قانوني، لكن هذا لا يعني أن يكون رئيساً من دون الاعتماد على أصوات الشعب، وهو أكد على ذلك خلال المقترح الأخير الذي قدمه، وشدد على حكومة سلطة القانون وسلطة الشعب».

وبرر ولايتي، الأمين العام للمجمع العالمي للصحوة الإسلامية، مقدمته الأولى بالقول «السبب الأساسي لتركيزنا على سوريا هو منع سقوط خط المقاومة في وجه إسرائيل، إذا أطيح ببشار الأسد فإن خط المقاومة سيكسر في مواجهة إسرائيل».

مساعد وزير الأمن الإيراني حجة الإسلام خزاعي استفاض أكثر بأن أسباب دعم طهران للأسد اليوم هو وقوف النظام الأسدي مع إيران في ما سماه «الحرب المقدسة»، أي الحرب العراقية – الإيرانية، التي كانت تعني تهديدا للمصالح الإيرانية والأسدية معاً. ويقول خزاعي بالحرف الواحد لوكالة «مهر» الإيرانية، إن الأميركيين «كانوا يعتزمون السيطرة على الشرق الأوسط التي تعتبر أكثر مناطق العالم الجيوسياسية حساسية، والتي تحتوي على ٧٠٪ من مصادر الطاقة في العالم، وتعتبر مركز الشيعة .. وصرحوا بأنهم جاءوا لإقامة برج الديمقراطية في العراق لتلقي ظلالها على إيران وسوريا»، حيث يتحول محور المقاومة إلى محور شيعي ببساطة، ويتحول الأسد إلى أهم أدوات إيران لبسط النفوذ في المنطقة، فحلفاؤها بالمعنى الشيعي في العراق وسوريا ولبنان هم الذين يشكلون معجزة بقاء النظام الإيراني حسب نظرية خزاعي، رغم الحصار الدولي له. وخطر التعجيل بسقوط الأسد من شأنه أن يعيد إيران إلى استحقاقاتها الداخلية القاسية على أبواب الانتخابات الرئاسية القادمة في ١٥ حزيران/ يونيو القادم. ولمن يقرأ تحركات البحرية الإيرانية باتجاه المياه الدولية في المتوسط، حيث أعلن قائد سلاح البحر للجيش الايراني حبيب الله سياري «تسيير مجموعة من البوارج البحرية الايرانية إلى المياه الحرة الدولية قريبا، في مهمة لثلاثة أشهر، يدرك أن الموضوع أبعد من التهديدات الدولية المتعلقة بالملف النووي الإيراني، وصولاً لإمكانية الدفاع عن نظام الأسد عند الضرورة، وهو ما عبر عنه الإعلامي اللبناني غسان جواد حين أكد في إحدى حلقات برنامج الاتجاه المعاكس على الجزيرة: أنه من غير المسموح سقوط نظام الأسد. ولدى الاستيضاح منه: من الذي لا يسمح؟ أجاب بكل وضوح وصفاقة: محور الممانعة والمقاومة الممتد من إيران إلى حزب الله في بيروت.

الافتتاحية

لماذا «جيش الدفاع الوطني»؟

سامي شيحان

مرّ بين الأنباء خبر صغير عن مصدر سوري مطلع في دمشق يوم الجمعة، «إن السلطات السورية تتجه لإنشاء ما يمكن تسميته بـ(جيش الدفاع الوطني) يتألف من ١٠ آلاف شاب، كرديف للقوات النظامية التي تتفرغ للمهام القتالية، وتكون مهمته حماية الأحياء من هجمات مسلحي المعارضة». اللافت للانتباه أن هذا المصدر السوري صرّح لقناة «روسيا اليوم» في دمشق وليس لوسائل إعلام النظام، مضيفاً: أن الفصيل الجديد سيتم تشكيله من عناصر مدنية أدت الخدمة العسكرية إلى جانب أفراد اللجان الشعبية التي تشكّلت تلقائياً مع تطور النزاع القائم في سوريا. وسيتقاضون رواتب شهرية كما سيكون لهم زَيّ موحد.

المصدر ببساطة يعيد الموضوع إلى جذره الأساس، أي الشبيحة واللجان الشعبية، التي جرت أكثر من محاولة لمأسستهما برواتب أو مكافآت شهرية، مع بطاقات مهمة، وتوزيع السلاح والزي الموحد العسكري عليهم، لإغراء المزيد من الشباب العاطلين عن العمل للتطوع دفاعا عن هذا النظام، بحجة حماية الأحياء السكنية من هجمات الإرهابيين، لكنهم سرعان ما تحولوا إلى عبء حقيقي في أحيائهم السكنية، ومتنفذين صغار يفرضون حضورهم وأتاواتهم على سكان الحي ومثقفيه.

جرت محاولة لمأسسة هؤلاء الشبيحة في مدينة سلمية بقيادة وريث الحسن من بلدة صبورة، وأخرى في ريف الغاب بقيادة اللواء المتقاعد وليد أباظة الذي كان رئيس فرع الأمن السياسي في حماه عام ١٩٨٢، لكن النظام الذي تكاد تنهار كل مؤسساته الآن، يسارع لبناء مؤسسات جديدة لحمايته أو وقف انهياره، متجاهلاً أن فتح الباب أمام شبيحته وزعران الأحياء السكنية ليصبحوا جزءا من القوات المسلحة السورية، يعكس انهيار هذه المؤسسة أولاً. ويفتت بقايا التلاحم الاجتماعي بين السكان، ويؤزم العلاقات المجتمعية التي بدأت تنهار بسرعة. ولن تكون هذه المحاولة بأفضل حالاً من تجربة «الحرس القومي» في النصف الأول من ستينات القرن الماضي.

حرية – العدد (٣٠) ٢٠١٣/١/٢١

قراءة في تاريخ الحكومات الانتقالية عربياً

سما الراشد

أثار موضوع الحكومة الانتقالية خلافات جمة بين أطراف المعارضة السورية استغرقت العام الأخير من عمر الثورة، وهي ليست إلا انعكاس لتلك التباينات المسبقة في صفوف تلك المعارضة، مع إدراكنا أن أي حكومة انتقالية تحتاج حقيقة إلى درجة عالية من الإجماع الداخلي حولها، وإلى درجة عالية أيضا من الاعتراف الخارجي، فهل قاربت الثورة السورية هذين الشرطين؟ وهل هناك ضرورة أصلاً لتشكيل هذه الحكومة؟

دعونا بداية نستقصي تجارب التاريخ المتعددة بخصوص الحكومات الانتقالية، وإن تعددت التسميات والنعوت، مثل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة منفى، أو حكومة مؤقتة، كون هذا المصطلح يرتبط أصلاً بزمن الانكسارات أو المخاضات الحادة في المجتمع، زمن الثورة والانقلابات السياسية، وصولاً إلى زمن الاحتلال الخارجي أيضاً، حيث تولد الحكومة الانتقالية في لحظة تنازع الشرعية بين عهدين، وتنازع الصلاحيات بينهما أيضاً، عهد الثورة الساعية لتثبيت وجودها وتأكيد شرعيتها، وعهد الحكومات والأنظمة التي انطلقت الثورة للقضاء عليها، سواء كانت حكومات احتلال خارجي أو حكومات محلية منتهية الصلاحية، فلا وجود لحكومات انتقالية في الزمن الطبيعي لسيرورة المجتمعات، مهما كانت طبيعة الأنظمة السياسية فيها، ومهما كانت طريقة تشكيل الحكومات المتبعة أيضاً.

ويكمن أهم معيار لنجاح الحكومة الانتقالية في قدرتها على التحول إلى حكومة شرعية، سواء عبر الشرعية الثورية لبعض الانقلابات التي عرفها التاريخ، أو عبر بوابة الانتخابات الديمقراطية، أو بالانتصار العسكري كما حصل لحكومة «ديغول» المؤقتة التي تشكلت في الجزائر عام ١٩٤٣، واكتسبت شرعيتها القانونية في باريس بتاريخ ٢١-١٠- ١٩٤٥ ، أو حكومة «أنغولا» في المنفى التي دامت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٨ ، وكذلك حكومة «فيتنام المؤقتة» بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢.

وفي التاريخ السوري والعربي أكثر من تجربة مشابهة، لعل أولها تجربة «الحكومة العربية» في دمشق برئاسة الأمير سعيد الجزائري، والتي استمرت لثلاثة أيام فقط، من ٢٧ أيلول/سبتمبر حين رفع العلم العربي لأول مرة في دمشق، وحتى ١ تشرين أول/ أكتوبر ١٩١٨ ، حيث تشكلت تلك الحكومة المؤقتة بمبادرة من وجهاء المدينة وأعيانها لضبط الأمن ريثما يصل الجيش العربي، لكنها انتهت في الأول من ذلك الشهر لأن الجنرال إدموند ألنبي عين علي رضا الركابي «رئيساً لحكومة مؤقتة» ثبتها الأمير فيصل بن الحسين حين دخل دمشق مع ١٢٠٠ رجلاً من أتباعه، في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته.

قامت حكومة الركابي بإنجازات هامة خلال المرحلة الانتقالية، أهمها الدعوة لانتخابات تشريعية عامة، استعداداً لاستقبال لجنة «كينغ كراين» لمعرفة نوايا السكان المحليين، وفاز في هذه الانتخابات ٨٥ عضواً، غير أنه لم يتمكن من حضور جلسات المؤتمر التأسيسي إلا ٦٩ عضواً فقط، مثلوا جميع مناطق بلاد الشام، أي ما يُعرف بفلسطين والأردن ولبنان وسوريا حاليا.

وقد انتخب المؤتمر التأسيسي محمد فوزي باشا العظم رئيساً ويوسف حكيم نائباً للرئيس، وشكّل لجنة لوضع الدستور برئاسة هاشم الأتاسي، كما قرر في جلسته الأولى التي انعقدت يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩١٩:

١- الاعتراف باستقلال أراضي بلاد الشام في دولة واحدة على رأسها فيصل بن الحسين.

٢- الاعتراف باستقلال العراق، وقيام تعاون سياسي واقتصادي وثيق مع حكومته المنتخبة.

٣- إلغاء اتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور وأي مشروع آخر لتقسيم سوريا.

٤- رفض الوصاية الدولية أو الانتداب، والقبول بمعونات دولية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية إن أمكن، ثم في حال تعذر ذلك من بريطانيا، أما فرنسا فقد رفض المؤتمر أي مساعدة منها.

نذكر أن لجنة «كينغ كراين» وافقت على اعتبار سوريا أي «بلاد الشام» دولة واحدة، لأن ذلك يتفق مع رغبات الشعب واللغة والاقتصاد والثقافة والعادات، وأن يمنح لبنان حكمًا ذاتيًا ضمن هذه الدولة، وأن يكون نظام الحكم ملكيا دستوريا على رأسه فيصل بن الحسين، وأن يكون الانتداب تحت إشراف عصبة الأمم بمفهومه التطوري والحسن مع تحديد زمن له، والعناية على وجه الخصوص بالثقافة والاقتصاد، وإيقاف برنامج الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

لكننا سنتجاوز الكثير من التفاصيل المهمة سياسيا ونظريا، لنتابع مصير الحكومة المؤقتة، حيث اتفق في ٤ آب/ أغسطس ١٩١٩ الأمير فيصل مع رئيسها علي رضا الركابي أن يقدم هذا الأخير استقالة حكومته المؤقتة، وتشكيل حكومة ثانية برئاسة فيصل نفسه. لكن وقبل حصول ذلك غادر فيصل سوريا في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ إلى لندن بناءً على طلب وزير خارجيتها، ومنها توّجه نحو باريس، وخلال وجوده في فرنسا عيّنت الحكومة الفرنسية هنري غورو حاكما باسمها «على سوريا ولبنان»، وفي الجلسة الرابعة للمؤتمر السوري يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ تمّ حجب الثقة عن الركابي لاتهامه بالتواطؤ مع فرنسا، فاستبدل بعبد الحميد القلطقجي، ثم استقال القلطقجي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر وعهد منصبه إلى مصطفى نعمة حسب رغبة المؤتمر. وانتهت عملياً الحكومة الانتقالية مع إعلان الملكية في سوريا.

وفي التجارب العربية المشابهة نجد حكومة «عموم فلسطين» التي تأسست في غزة بتاريخ ٢٢أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وجاءت بمبادرة من الهيئة العربية العليا، التي كانت بمنزلة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والتي دعت لعقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١ حضره ٨٥ عضواً من أصل ١٥٠ عضو في المجلس الوطني الفلسطيني تبنوا قرار «استقلال فلسطين».

إلا أن «حكومة عموم فلسطين» واجهت معارضة أردنية شديدة، عبرت عن نفسها في مؤتمر موازي عقد في عمان وبذات التاريخ، يطالب بضم الضفة الغربي لتاج الملك عبد الله في الأردن، ويفوض جلالته تفويضاً تاماً ومطلقاً في أن يتحدث باسم عرب فلسطين، ويفاوض عنهم، وهو الوكيل في جميع شؤون مستقبل فلسطين. مع قرار بنزع الثقة من «الهيئة العربية العليا لفلسطين» التي أنشأت «حكومة عموم فلسطين».

كما واجهت «حكومة عموم فلسطين» إعاقة مقابلة من السلطات المصرية، التي رفضت السماح لها بممارسة مهامها من غزة، حيث أبقت ادارة شؤون قطاع غزة بيدها، وأجبرت «حكومة عموم فلسطين» على الانتقال الى القاهرة، وافتتاح مكاتبها هناك.

إضافة لتضييق الخناق مالياً على تلك الحكومة من قبل جامعة الدول العربية، مما حدّ من قدرتها على ممارسة صلاحياتها تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، بل توقفت الجامعة عن دعمها ومساندتها، وبدأ الوزراء والمسؤولون في تلك الحكومة بتقديم استقالاتهم واحداً تلو الآخر، حتى توقفت بقرار من جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٥٢، مع بقاء أحمد حلمي باشا ممثلاً لفلسطين في الجامعة حتى وفاته سنة ١٩٦٣، ولم تكن تزاول أكثر من إصدار جوازات سفر خضراء باسمها، فقدت وظيفتها مع الزمن حين لم يتوفر اعتراف دولي بها.

وفي الجزائر شكلت «جبهة التحرير الوطني» عام ١٩٥٨ «حكومة مؤقته» بقيادة فرحات عباس، الذي خلفه عام ١٩٦١ بن يوسف بن خدة، واستمرت الحكومة المؤقتة حتى الاستقلال في تموز/ يوليو عام ١٩٦٢.

ونلاحظ في تلك التجارب أن الحكومات المؤقتة تبقى رهينة تمثيلها الداخلي، والاعتراف الخارجي بها، فالحكومة العربية في دمشق والحكومة المؤقتة في الجزائر توفر لهما الشرط الداخلي بقوة فيما عمل العامل الخارجي على اسقاط الحكومة العربية بقوة الانتداب الفرنسي، ونجحت الثورة الجزائرية التي قدمت مليون شهيد، بينما افتقدت حكومة عموم فلسطين لشرط تمثيلها الداخلي وغياب الاعتراف العربي والدولي بها، فانتهت بسرعة دون أن تنجز شيئاً، وهذه الثنائية ستحكم بالضرورة رؤيتنا لأية حكومة انتقالية، أو حكومة منفى ممكن أن يتم إعلانها باسم الثورة السورية، وسيكون ذلك محل إضاءتنا المقبلة.

حرية – العدد (٢٠) ٢٠١٣/١/٢١

أهوال في واقع مشافي سوريا أثناء الثورة

نعيم نصار

تشير الإحصاءات إلى أن عدد المشافي في سوريا ٤٨٢ مشفى بعدد ٣٠٢٠٦ سرير، منها ١١٧ مستشفى عام، بعدد أسرّة ١٢٨٤٩ وتحتفظ المستشفيات العامة بأكثر من ٦٥٪ من قدر الاستيعاب. وطبعاً وحسب الشرح الرسمي فإن من مهام وزارة الصحة توفير خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، وتوفير الدواء.

على أرض الواقع لم يكن القطاع الصحي العام بخير حتى بعد دخوله أجواء اقتصاد السوق التي جرى الوصول إليها منذ سنوات خلت أيام حكومة العطري ونائبه الاقتصادي الدردري، وكتبت صحافة النظام ذاتها مئات التحقيقات والتقارير والزوايا عن الأوضاع المتردية لهذا القطاع الحيوي والذي يعتبر من أهم القطاعات الخدمية الأساسية، ومعظم هذا الكلام ضاع في الهواء.

ورغم كل هذه الرداءة والاستهتار بحياة الناس، كانت المشافي العامة تقوم بجزء من وظيفتها تجاه المواطنين، لكن اندلاع الاحتجاجات الشعبية السورية منذ ١٥-٣-٢٠١١ وجّه الأنظار إلى المشافي العامة والخاصة التي تحولت إلى أدوات قمع إضافية بسبب العقل الأمني العسكري الذي قابل به النظام الديكتاتوري شعبه الثائر وما يزال، لا بل تشير الكثير من الوثائق المنشورة في مواقع الكترونية معارضة إلى أن قسماً من الكادر الطبي السوري ذاته شارك في عمليات القمع والتصفية والاعتقال للناشطين والمتظاهرين، ومع ازدياد وتيرة العنف اضطر الثوار إلى اللجوء إلى مشافي ميدانية أنشئت كبديل عن المشافي العامة والخاصة المسيطر عليها من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ماذا تقول منظمة العفو الدولية

ولتأكيد وتثبيت ما نقوله فإن منظمة أطباء بلاحدود، قد ذكرت في سياق تقرير لها عرض على إحدى القنوات الإخبارية بتاريخ ١٠-١-٢٠١٣ إلى أن قوات النظام السوري تقوم بعزل المدنيين وإبعادهم بشكل قسري عن العلاج الطبي في أي مشفى يسيطر عليه النظام السوري، في محافظة إدلب.

أما منظمة العفو الدولية فقد ذكرت في سياق توثيقها لوقائع مثبتة على الأرض، أن الحكومة السورية حولت المشافي إلى أدوات قمع في إطار سعيها إلى سحق المعارضة، فالحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين، ووثقت المنظمة اعتداءات على الجرحى في أربع مشافي حكومية، شارك فيها عاملون صحيون، كما تعرض بعض العاملين في المشافي من الذين قاموا بمعالجة محتجين إلى الاعتقال والتعذيب.

وتتحدث سيلينا ناصر الباحثة في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية عن الأفعال التي تقوم بها السلطات السورية، حيث أطلقت العنان لقوات الأمن السورية في المشافي، وفي حالات عديدة يظهر أن عاملين في المشافي شاركوا في تعذيب وإساءة الأشخاص الذين يفترض أن يعتنوا بهم بدلاً من ذلك.

وذكر أحد الأطباء في المشفى العسكري في حمص لمنظمة العفو الدولية أنه رأى أكثر من أربعة أطباء وعشرين ممرضاً، وهم يسيئون معاملة المرضى، ففي ٢٢ آب ٢٠١١ سلّم أحمد إلى المشفى الوطني في تلكلخ، وهو في حالة فقدان وعي بعد تعرضه للضرب على أيدي قوات الأمن، وقد رآه شاهد عيان في غرفة الطوارئ وقال: (كان هناك حوالي سبعة رجال أمن بعضهم يحمل السلاح، وتجمهر حوله ممرضون يرتدون الأردية الطبية، وقد فتح عينيه وقال: أين أنا، فانقضوا عليه بشكل مفاجئ وبدأوا بضربه).

وخوفاً من الذهاب إلى المشافي العامة المسيطر عليها من قبل قوات الأمن لجأ الثوار إلى المشافي الميدانية والتي تتمتع بإمكانات متواضعة طبياً بالقياس إلى حجم المصابين يومياً.

وبدورنا نستطيع التأكيد، وبالاستناد إلى معطيات كثيرة نشر بعضها أيضاً في مواقع معارضة وصحف عربية وعالمية تناصر الثورة السورية، إلى أن الكثير من الذين ماتوا جراء الإصابات كان بالإمكان إنقاذهم لو تمكنوا من الحصول على العلاج الطبي المناسب، فالمشافي الميدانية تتعرض يومياً إلى القصف من قبل طائرات ومدفعية النظام، ولا يمر يوم دون ذكر أكثر من تقرير على فضائيات عربية عن استهداف مشافي ميدانية تعالج الثوار ومقاتلي الجيش الحر والمدنيين.

عقدة بنك الدم

من المعروف أن مشافي سوريا تتبع إلى أربع وزارات هي وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، طبعاً لوزارة الصحة الكم الأكبر من المشافي. وإضافة إلى ذلك فإن السلطات السورية تحتكر بنك الدم الذي تسيطر عليه والموجود من خلال فروعه في معظم المحافظات، بحيث يصير من الصعب تمرير أكياس الدم لأي مصاب أو مجروح بسبب العقدة الأمنية التي تسيطر وتراقب بنوك الدم السورية.

ضمن هذا السياق يتحدث عامل صحي في مشفى خاص فيذكر كيف واجهوا مأزقاً مع استقبال كل مريض مصاب بطلقات نارية وبحاجة ماسة إلى دم، فالطلب من بنك الدم المركزي يعني أن قوات الأمن ستعرف الأمر وبالتالي تعريض المصاب إلى خطر الاعتقال أو التصفية في الحجز. طبعاً منظمة العفو الدولية وفي تقاريرها دعت السلطات السورية إلى إصدار تعليمات صارمة وواضحة إلى جميع المشافي بقبول جميع الجرحى بدون أي تأخير، وإعطاء الأولوية لمصالح المرضى وتقديمها على أية أولويات أخرى.

معاناة المشافي الميدانية

لا تنفك نشرات أخبار النظام السوري تتفاخر بضربها ومصادرتها لأدوات طبية صادرتها من مشافي ميدانية في المناطق السورية الثائرة، ومازالت تحاسب وتقتل الأطباء والممرضين المتعاونين مع الجرحى من الثوار والمدنيين، وستبقى الذاكرة السورية تتحدث عن تحويل أطباء سوريين إلى القضاء بعد اعتقالهم (لدينا أسماء بعضهم)، والحجة طبعاً معالجة الثوار أو المدنيين، في محاولة منها لسحق المعارضة وبيئتها الاجتماعية الحاضنة، ومن هؤلاء الأطباء من نشروا اسمه في وسائل إعلام النظام (وذكروا أنه سلّم

سلاحه وتم الإفراج عنه).

حتى أن موقعا الكترونيا تابعا للاستخبارات السورية نشر في الشهر نهاية العام الماضي أن (المسلحين) يملكون مشافي ميدانية، أما (الجيش السوري) فلا يملك، حيث حرّض كاتب المقال على الثوار وطالب السلطات الأمنية السورية بإيجاد مشافي ميدانية سورية لإسعاف الجنود التابعين للنظام. ويبدو أن كاتب هذا المقال لم يعرف أن ضابطاً منشقاً عن النظام برتبة عقيد طبيب وهو (عبد الحميد زكريا) قد ذكر في سياق برناج تلفزيوني عرضته (العربية) العام الماضي، أن القوات النظام تقوم بتصفية الجنود النظاميين وعناصر الشبيحة والأمن من الذين تشعر أنهم يحتاجون إلى علاجات ذات تكلفة مالية عالية، والمؤكد أن زكريا قد استند إلى وثائق مثبتة.

موقع الكتروني مناصر للثورة السورية ذكر أيضاً أن مشفى دار الشفاء بحلب قصف ثماني مرات من قبل قوات النظام، فالجزء الأكبر منه مدمر والقصف عطل غرف العمليات والإنعاش، ولم يعد صالحاً للعمل فيه سوى قسم الإسعاف الأولي وجهاز التصوير الشعاعي، والداخل للمشفى يستمع للصراخ والآهات وحتى التكبيرات، من كل جانب، حيث عشرات المدنيين والمقاتلين وجميعهم أصيب بالقصف الذي لا يتوقف على كافة أحياء حلب، وحكاية الطفل محمود الذي أصيب بشظية بعد انفجار قريب منه إحدى المآسي السورية التي تتراكم يومياً، أما والده فكان يصرخ في المشفى (إلى أين نذهب.. كلما هربنا من مكان فإن القصف يلاحقنا).

بعد كل هذه الوقائع والوثائق نتذكر معا ما قاله يوماً المفكر عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الخالد (طبائع الاستبداد): (وأشد مراتب الاستبداد التي يتعوذ بها الشيطان هي حكومة الفرد المطلق الوارث للعرش القائد للجيش). وهذا الوصف الدقيق ينطبق على النظام الاستبدادي السوري الذي انتفض الشعب السوري ضده بغاية إسقاطه. ونعتقد أن نصر هذا الشعب قريب.

الجيش السوري يستخدم نوعاً جديداً من الذخائر العنقودية

«هيومن رايتس ووتش»: ٤ كانون الثاني ٢٠١٣

(واشنطن) تستخدم القوات السورية صواريخ تتسم بعدم التمييز وتحتوي ذخائر صغيرة انفجارية. تشير الأدلة إلى استخدام القوات السورية لقاذفات الصواريخ من طراز «بي إم ٢١ غراد» متعددة الفوهات لإطلاق القذائف العنقودية في هجمات بالقرب من مدينة إدلب في كانون الأول ٢٠١٢، وفي بلدة اللطامنة شمال غرب حماة، في ٣ كانون الثاني ٢٠١٣.

وتُعد هذه الهجمات أول أمثلة معروفة على استخدام القوات السورية للذخائر العنقودية أرضية الإطلاق. لا توجد معلومات متاحة عن كيفية أو توقيت حصول سوريا على هذه الذخائر العنقودية، التي تمّ تصنيعها في مصر. وقال «ستيف غوس»، مدير قسم الأسلحة وحقوق الإنسان في هيومن رايتس ووتش: «تقوم سوريا بتصعيد وتوسيع استخدامها للذخائر العنقودية رغم الإدانة الدولية لاستخدامها هذا السلاح المحظور، وهي تلجأ الآن إلى نوع من الذخائر العنقودية يشتهر بالعشوائية وعدم التمييز ويمثل تهديداً خطيراً للتجمعات السكنية المدنية».

بناءً على مقابلات مع شهود، وتحليل ما يقرب من اثني عشر مقطع فيديو نشرها نشطاء سوريون على الإنترنت، وصور فوتوغرافية التقطها صحفيون دوليون، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أنّ القوات السورية منذ مطلع كانون الأول على الأقل استخدمت قاذفات الصواريخ متعددة الفوهات من طراز «بي إم ٢١ غراد» لإطلاق صواريخ محملة بالذخائر العنقودية عيار ١٢٢ ملم وتحتوي على ذخائر صغيرة من طراز «دي بي آي سي إم» أو المعروفة باسم «الذخائر التقليدية المحسنة مزدوجة الاستخدام».

قاذفة الصواريخ السوفيتية الصنع من طراز «بي إم ٢١» متعددة الفوهات هي نظام محمول على شاحنة وقادر على إطلاق ٤٠ صاروخاً بشكل شبه متزامن. وتتمتع الصواريخ بمدى يتراوح بين ٤ و٤٠ كيلومتراً، كما تشتهر باستحالة توجيهها الدقيق لافتقارها إلى نظام توجيه. وافتقار هذه الصواريخ إلى الدقة يفاقم من خطر تأثير المساحة الواسعة للذخائر الصغيرة التي تحتوي عليها. وقالت المنظمة إنه يمكن لهذه الصواريخ التي يتم إطلاقها في مجموعات إحداث إصابات مدنية واسعة النطاق إذا استخدمت في مناطق سكنية.

تحمل صواريخ الذخائر العنقودية من عيار ١٢٢ ملم علامات «الهيئة العربية للتصنيع» المملوكة للدولة المصرية وشركة مصرية تدعى «مصنع صقر» للصناعات المتطورة. تم تصميم ذخائر «دي بي آي سي إم» التي تحتوي عليها الصواريخ للاستخدام ضد الأفراد والمركبات على السواء. ويبلغ حجم كل ذخيرة صغيرة منها حجم بطارية من نوعية «دي» ويعلوها شريط أبيض مميز. ليس من المعروف ما إذا كانت الصواريخ عيار ١٢٢ ملم من طراز «صقر ١٨» أو «صقر ٣٦»، اللذين يحتويان على ٧٢ و٩٨ ذخيرة صغيرة على الترتيب.

تعد هذه الهجمات أول استخدام مسجل للصواريخ عيار ١٢٢ ملم التي تحتوي على ذخائر «دي بي آي سي إم» الصغيرة في النزاع السوري. قامت هيومن رايتس ووتش في تشرين الأول وتشرين الثاني بتوثيق زيادة شملت أرجاء البلاد في استخدام القنابل العنقودية سوفييتية الصنع من طرازي «آر بي كيه ٢٥٠/٢٧٥ إيه أو-١إس سي إتش» و«آر بي كيه ٢٥٠ بي تي إيه بي-٢,٥» التي تطلقها الطائرات السورية

هجمة اللطامنة

وصف أحد سكان اللطامنة لـ هيومن رايتس ووتش هجمة الذخائر العنقودية يوم ٣ كانون الثاني على بلدته، الواقعة شمال غرب مدينة حماة: كان المطر غزيراً في ذلك اليوم، ثم توقف وعندها- في نحو الرابعة صباحاً- سمعنا صوتاً شديد الارتفاع ثم انفجاراً كبيراً. وبعدها سمعنا سلسلة من الانفجارات الأصغر. سقط ثلاث صواريخ في الحقول والرابع على شارع وسط المباني السكنية مُسبّباً الكثير من الأضرار، فقتل رجلين وجرح ١٥ بمن فيهم نساء وأطفال. والضحايا هم صلاح محمد حسين الخروف (نحو ٤٥ عاماً) الذي قال الشاهد لـ هيومن رايتس ووتش أنه لم يكن مقاتلاً. وقال أيضاً، كما يُبيّن أحد مقاطع الفيديو الصادمة، إنّ رجلاً في الثلاثين اسمه علاء عثمان زين، تمّ التعرف عليه باعتباره مدنياً، قتل بدوره بعد الهجمة حينما التقط ذخيرة صغيرة انفجرت بين يديه.

زار الشاهد أحد مواقع الهجوم وقال للمنظمة إنه رأى «قنابل صغيرة منتشرة على مساحة نحو ٢٠٠ متر، بما فيها ٢٠ ذخيرة صغيرة غير منفجرة. كما التقط مقطع فيديو يبين بقايا صاروخ و١٠ ذخائر انفجارية صغيرة، وقال: «أخذنا الصاروخ والذخائر الصغيرة غير المنفجرة معنا إلى البيت. وبعد أن انتهينا من تصويرها وضعناها في جوال وألقيناها بعيداً وسط الحقول، فانفجرت كلها. كانت تلك أكثر الطرق أمناً لتدميرها».

قال الشاهد إنّ الصواريخ لم تلق من طائرة: «لم تكن هناك طائرة في ذلك اليوم. كان الجو ضبابياً، حتى بعد توقف المطر. جاء الصاروخ من اتجاه مطار حماة، الواقع على بعد ٤٠ كيلومتراً من بلدتنا». وقال شاهد آخر لـ هيومن رايتس ووتش إنّ مقاتلي الجيش السوري الحر في اللطامنة أخبروه بأنّ زملاءهم في الجيش السوري الحر قرب مطار حماة أبلغوهم بانطلاق الصواريخ من ناحية المطار يوم ٣ كانون الثاني.

قال الشاهد إنه لم تكن هناك عربات تابعة للجيش السوري الحر ولا تجمعات قريبة من المباني التي أصابتها الهجمة أو بداخلها. وقال إنه في توقيت هجمة الذخائر العنقودية كانت هناك اشتباكات تدور بين الجيشين الحر والجيش السوري في قرية مورك على بعد سبعة كيلومترات.

هجمات كانون الأول قرب إدلب

في ١٢ كانون الأول قامت صحفية دولية بزيارة منطقة شجرية غير مسكونة خارج قرية بنين بجبل الزاوية، حيث التقطت الصور لبقايا الذخائر العنقودية وبقايا الصواريخ الأرضية المستخدمة في هجمة ٥ كانون الأول. وأبلغ أحد ممثلي الجيش السوري الحر المحليين الصحفية بأنه رغم أن هجمة الذخائر العنقودية لم تؤد إلى مقتل أو إصابة أحد إلا أن أحد أفراد الجيش السوري الحر، يدعى أحمد محمد خليفة، قتل في ٥ كانون الأول حينما كان حمل يجمع الذخائر الصغيرة غير المنفجرة مع شقيقه لمنع المدنيين من التعامل معها، عبر إلى سيارته. كانت العربة المدمرة لم تزل في مسرح الواقعة حين زارته الصحفية، وقد استقرت فيها شظايا من ذخيرة عنقودية صغيرة منفجرة.

يبين عدد من مقاطع الفيديو التي التقطها نشطاء محليون بقايا نفس النوع من الذخائر العنقودية أرضية الإطلاق من مواقع تقع ضمن نطاق ٢٠ كيلومتراً من إدلب في جبل الزاوية، وتبين أشخاصاً يتعاملون مع بقايا الصواريخ عيار ١٢٢ ملم وذخائر «دي بي آي سي إم» الصغير غير المنفجرة، وهو تصرف شديد الخطورة، حيث أن تصميم نظام الفتيل في هذا النوع من الذخائر الصغيرة يجعلها شديدة الحساسية، والذخائر الصغيرة التي لا تنفجر عند الارتطام الأولي عرضة للانفجار إذا تم تحريكها. قال أول شاهد من سكان اللطامنة ممن أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات: «وزعنا منشورات تحذر الناس من لمس القنابل الصغيرة إذا عثروا عليها. كما كنا نردد هذه الرسالة في أوقات الصلوات في المساجد».

× أدانت أكثر من ١٥ من حكومات العالم استخدام سوريا للذخائر العنقودية، بما فيها النمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وأيرلندا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وقطر وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

× قامت أغلبية دول العالم بفرض حظر شامل على استخدام الذخائر العنقودية من خلال اتفاقية الذخائر العنقودية»، التي سرت اعتباراً من ١ آب ٢٠١٠. لم تنضم سوريا إلى الاتفاقية ولم تشارك في عملية أوسلو ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي أدت إلى إنشاء المعاهدة. انضم إلى اتفاقية الذخائر العنقودية ما مجموعه ٧٧ دولة، بينما وقّعتها ٣٤ دولة أخرى لكنها لم تصدق عليها بعد.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/01/14

هيكل.. هذا الإرث الثقيل

ياسر عطا الله

«النظام ليس وحده الذي يرتكب المجازر في سورية.. النظام قوي جداً وهو يسيطر على جميع المدن الرئيسية فيما المعارضة ضعيفة للغاية ولا تقوى على مواجهته.. النظام السوري يواجه حرباً نفسية عالمية وأنا استغرب كيف صمد إلى الآن.. هناك كثير من السوريين فقدوا أعمالهم بسبب ما يحدث ما جعلهم يقعون ضحايا لمقاولي الحرب الذين يعطونهم أموالاً ليساهموا في الثورة.. الموساد موجود في سورية وأجهزة استخبارات غربية تساهم كذلك.. الرئيس مرسي أخطأ بدعوته الأسد إلى التنحي، وكان عليه أن يدعوه لزيارة القاهرة.. حسن نصر الله قومي عربي مخلص ومقاوم، وحزب الله سيكون لديه مشكله بغياب حليفه السوري، ولكن لا أحد سيتجرأ على الاقتراب منه..».. هذه الحماقات وغيرها وردت في حوار محمد حسنين هيكل مع محطة (cbc) المصرية، ومن يملك أعصاباً حديدية وبالاً خالياً ومزاجاً رائقاً للترهات، فله أن يراجع النص الكامل للحوار والمنشور على أكثر من موقع الكتروني..

يبدو هيكل، بحيويته الدائمة وذاكرته الطيبة، محصناً ضد الشيخوخة. لكن ليس الخمول والذاكرة الرديئة هما فقط ما يشير إلى الشيخوخة، فهناك أعراض أخرى أكثر حسماً: تقادم الأفكار، وعدم القابلية للتجدد، والعجز عن مواكبة المتغيرات، والانفصام بين الجسد والعقل، وعيش كل منهما في زمن مختلف تماماً عن الآخر..

والصحفي الكبير يعاني، ومنذ سنوات طويلة، من هذه الأعراض جميعها.. من بين الكلام الكثير الذي قاله هيكل عن الربيع العربي، فإن جملة واحدة فقط هي التي تبدو صحيحة: «الأنظمة العربية هي نتاج مرحلة الحرب الباردة، وكان عليها أن ترحل مع نهاية هذه المرحلة». وربما يحق لنا أن نضيف: إن هيكل، أيضاً، ينتمي إلى جيل هو نتاج هذه المرحلة نفسها، وبالتالي كان عليه أن يرحل بنهايتها.. كان عليه أن يلملم أوراقه ويودع عالم الكلمة، ويلوذ بتقاعده الوقور، وهو بالفعل قد (استأذن بالانصراف) في مقال شهير له حمل هذا العنوان، غير أن ذكاءه قد خانه عندما أغرته الفضائيات بالعودة، ليتابع رصده وتحليله و(فلسفته للتاريخ).. وبعد أن كان يهز العالم، منذ نصف قرن، بافتتاحياته الشهيرة في الأهرام، فقد صار اليوم أشبه بثرثار يهرف بما لا يعرف.. كلما فتح هيكل فمه، فإنه يضبط في حالة حنين جارف إلى الزمن الناصري، والذي كان هو واحداً من أركانه ورموزه، ذلك (العصر الذهبي) حيث كانت الأمة تحجب الفرد، والاستراتيجيا أهم من الحرية، وقهر الاستعمار أهم من لقمة العيش، والتصدي للصهيونية والرجعية مقدم على حرية الكلمة.. عندما كانت الجماهير الغفيرة تذوب في شخص واحد، قائد ملهم يأمر فيطاع، يحارب متى شاء ويجنح إلى السلم متى شاء، ينعطف بالبلاد يميناً أو يساراً كما يحلو له، يسحر البلد اشتراكياً اليوم، ثم يسخطه رأسمالياً غداً، ليري العالم براعته وخفة يده.. في أحد كتبه يروي هيكل واقعة معبرة، دون أن يدور في خلده أنها ستغدو على قدر كبير من الطرافة في أعين الأجيال اللاحقة.. إثر هزيمة حزيران، اتصل عبد الناصر بهيكل وأخبره نيته بالتنحي، وحيرته في اسم الخليفة المناسب، فاقترح هيكل اسم زكريا محيي الدين. وافق عبد الناصر بحماس، ولكنه استدرك: «وماذا لو لم يقبل زكريا؟». رد هيكل: «سوف نكتم عنه الموضوع الآن، وفي خطابك المنتظر سوف تعلن الخبر، فنضعه تحت الأمر الواقع»!

هكذا كانت تجري الأمور في ذلك (العصر الذهبي): اثنان يقرران، في اتصال هاتفي، ونيابة عن الشعب بأكمله، اسم الرئيس القادم، ودون أن يخبرا هذا الرئيس بأنه سيغدو رئيساً..! بالطبع ثمة تتمة للقصة كتمها هيكل، ففيما كان الاثنان يحبكان النصف الأول من خطة التنحي، كان هناك، في غرفة مغلقة ما، من يحبك النصف الثاني: إخراج مظاهرات (عفوية) لتتوسل إلى الزعيم الملهم أن يعود عن استقالته لأن لا حياة للجماهير من بعده..

بمناسبة الحديث عن هزيمة حزيران، يجب أن لا ننسى أن خطاب هيكل التبريري لم يكن بعيداً عن النتيجة العبقرية التي توصل إليها البعث السوري: «إسرائيل خسرت الحرب لأنها لم تحقق هدفها الأساسي، وهو الإطاحة بالأنظمة العربية التقدمية الاشتراكية»! (جيل الأوهام الكبيرة والهزائم الكبيرة) هو جيل هيكل، ومن هنا هذه الحساسية الشديدة إزاء ثورات الربيع العربي، فهذه الثورات تبتغي، فيما تبتغي، دحض الأوهام الكبيرة، والتخلص من إرث الهزائم الكبيرة..

سورية ليست مالي

محمد سليم

لماذا مالي وليس سورية؟

سؤال فرضته الأحداث المتسارعة في البلد الأفريقي الذي بالكاد كنا نسمع به. وفيما كان البرود والتجاهل والتلكؤ السمات الرئيسية للتعاطي الغربي مع الثورة السورية، فإن الحرارة سرعان ما دبت في أوصال العواصم الغربية، عند أول إشارة على أزمة جدية أطلت من مالي.. باريس كانت سريعة الحسم، وقد فاجأ الرئيس هولاند الجميع بخروجه عن تأنيه المعتاد، وإعلانه السريع للحرب، وهو ما لم يتأخر الحلفاء (الأوربيون والأمريكيون) في تأييده ودعمه.. هذا الموقف شكل مناسبة لنجدد شكوانا من نفاق الغرب ومن ازدواجية معاييره، وهي شكوى تجد ما يسندها في عالم الأخلاق والمثل الإنسانية، ولكن ليس في عالم السياسية. في عالم السياسة (العلاقات الدولية تحديداً) تسود حسابات المصلحة.. المصالح أولاً وثانياً وثالثاً، وإذا كان من وجود للدوافع والاعتبارات الإنسانية، فهي تحتل مرتبة متأخرة في سلم الأولويات. هذه بدهية يعرفها حتى المحللين السياسيين الذين تستضيفهم قناة الدنيا، ومع ذلك فإننا نضمر في أعماقنا إنكاراً عنيداً لهذه الحقيقة. المسلمة.. هكذا نكرر، منذ نصف قرن، هذه الاسطوانة عن «المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين»، إزاء فلسطين والجولان والعراق والسودان.. في مالي (وجوارها) حقول شاسعة من اليورانيوم الذي تستثمره فرنسا منذ سنوات، وهناك أيضاً قاعدة راسخة للوجود الفرنسي، والتي من خلالها تحفظ فرنسا مصالحها الاستراتيجية في تلك البقعة الهامة من العالم..

في سورية ليس هناك الكثير من النفط الذي يُخشى انقطاعه (كما في ليبيا)، وليس هناك اليورانيوم الذي يُخشى ضياعه (كما في مالي)، ومع هذا فإن للغرب مصالح هنا أيضاً: فسورية تشكل نقطة هامة في توازن الشرق الأوسط وعاملاً حاسماً في استقراره، وتخوماً لحقول النفط (العراق والخليج) يجب تأمينها، وجاراً لشريك الغرب الاستراتيجي (إسرائيل) يجب ضمانه.. وكلها مصالح من النوع غير المستعجل، فلا ترقى إلى تحفيز

تدخل فوري وحاسم.. ورغم ذلك فهذه هي الأوراق التي تملكها المعارضة السياسية السورية في ميدان العلاقات الدولية، الذي أجبرت على ولوجه، وهذه هي اللغة الوحيدة المفهومة في هذا الميدان، ذي المعايير الدقيقة الصارمة والحقائق الخشنة (والجارحة في معظم الأحيان)..

يجب على المعارضة أن ترقى، في خطابها وسلوكها وتوجهاتها، لتقنع العالم بأنها قادرة على ضبط سورية بعد رحيل النظام، وأنها ستحول هذا البلد إلى عامل استقرار بدلاً من أن يظل عامل تخريب، وبأنها ستساهم في صياغة قواعد جديدة في العلاقات مع الجوار (خاصة لبنان والعراق).. باختصار: تقنع الجميع بأنها ستجعل من سورية بلداً طبيعياً، ينأى عن المغامرات الرعناء، والطموحات المدمرة، والمشاريع الزائفة. إذا كنا، نحن الناس العاديين والمراقبين عن بعد، لا نملك سوى لغة الشكوى من الغرب وتعييره بنفاقه، فستكون مصيبة إذا كانت المعارضة الفاعلة لا تملك، هي ايضاً، سوى هذه اللغة!.

هل تسقط سورية في قبضة تيار ديني متطرف؟

هشام القاسم

حتى الشهر الخامس من العام المنصرم، ظلت جبهة النصرة أشبه بالشبح، الجميع يتحدث عنها ولكن لا أحد كان بإمكانه إثبات وجودها. وقد أتاح هذا الوجود الشبحي مجالاً فسيحاً للروايات الملونة برغبات قائليها وانحيازاتهم.. النظام سارع إلى التأكيد أن هذه الجبهة (وشقيقاتها) هي من أطلق (المؤامرة) في الأصل، و«الآن فقط راحت تطل برأسها وتعلن عن وجودها الذي كان خفياً».. فيما رأى معارضون كثر أن الجبهة هي ظاهرة إعلامية اخترعها النظام ليثبت نظريته عن الثورة السلفية التي تنشد إسقاطه من أجل إقامة دولة دينية..

ولكن، وشهراً فشهراً، راح الشبح يمتلئ دماً ويكتسي لحماً.. لقد صار وجوداً حقيقياً ملموساً، ببصمات واضحة، ومع الكثير من الشهود الذين يؤكدون أنهم رأوه وعاينوه عن كثب. ومع ذلك فقد بقيت الجبهة كرة تتقاذفها الأطراف المختلفة: النظام يعتبرها الجسد الأساسي للمعارضة المسلحة، بل وللمعارضة برمتها، والمعارضون يعتبرونها مكوناً صغيراً على هامش السياق العام للثورة. وكذلك فقد اختلف المحللون، وبينهم مختصون في شؤون الحركات الإسلامية، في توصيف الجبهة، وتحديد توجهاتها، وتعيين تموضعها بين الحركات السلفية الجهادية، ولاسيما علاقتها بالقاعدة.. وإلى ذلك فقد دخلت (النصرة) دائرة التجاذبات الدولية، فموسكو كانت أقرب إلى وجهة نظر حليفها السوري، ويقول من يعرف الروس، إنهم اعتبروا الجبهة هدية جاءتهم من السماء لتثبت صحة رؤيتهم وعمق تحليلهم، عندما حذّروا العالم من أن «الإسلام المتشدد هو الجوهر الحقيقي للربيع العربي وخاصة الربيع السوري».. بالمقابل فقد كان الخطاب الأوربي (الفرنسي؛ الانكليزي؛ الألماني) أكثر هدوءاً، إذ أصر على تأييده للثورة السورية، على اعتبار أنها ثورة شعب مضطهد، مع عزل المكون السلفي المتشدد، والدعوة إلى التعاطي معه بطريقة مختلفة. قريب من هذا هو الخطاب الأمريكي، غير أن مواقف أمريكية إضافية قد غلفت هذا الخطاب بشيء من الغموض والالتباس، لاسيما أن تقارير استخباراتية وإعلامية، صادرة عن واشنطن، قد أكثرت الحديث عن الجبهة والسلفيين، بطريقة رأى فيها كثيرون نفخاً وتهويلاً مقصودين (علق أحد الصحفيين بأن جبهة النصرة موجودة في الإعلام الأمريكي أكثر بكثير من وجودها على الأرض السورية!)... على أي حال فقد تُوج الموقف الأمريكي بقرار مفاجئ: إدراج جبهة النصرة على قائمة الإرهاب..

كان طبيعياً، وسط هذه الجلبة، أن يقفز سؤال مقلق إلى الواجهة: هل سيكون الإسلام السياسي المتشدد هو البديل عن النظام السوري؟

في ١٩ تشرين الثاني من العام الماضي (٢٠١٢) ظهر شريط مصور على قدر كبير من الغرابة: ممثلون عن فصائل مسلحة يتلون بياناً يعلنون فيه نيتهم إقامة دولة إسلامية في سورية. ولكن الأكثر غرابة هو ما حدث في الأيام القليلة التالية، إذ تتالت إعلانات الإنكار أو الانسحاب من هذا

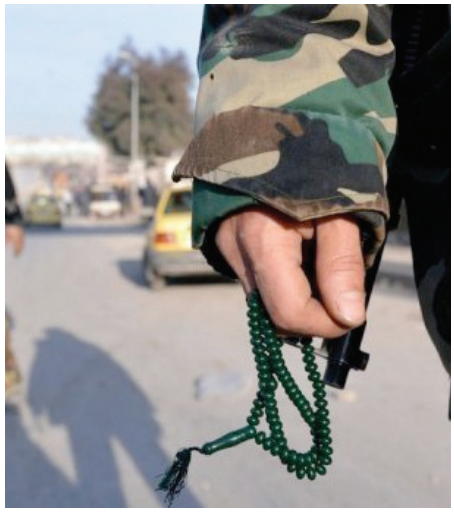

البيان المثير للجدل، وكان لافتاً أن عدداً من المنسحبين بدوا مباغتين بردود الفعل الصاخبة التي أثارها البيان، بل لقد ظهروا غير عارفين بسبب هذه الردود، مما يوحي بأنهم كانوا غير عارفين بمعنى خطوتهم المتعجلة، ولا بأبعادها السياسية والاجتماعية..

ويقول مراقبون على صلات وثيقة ببعض هؤلاء إن «فهمهم للدولة الإسلامية المعلن عنها يقف عند تفسير يرونه بدهياً: إزالة دولة الظلم والعدوان والتفرقة التي يجسدها النظام، من أجل إقامة دولة الحق والرحمة والتسامح التي ينص عليها الإسلام»..

إن الارتباك الذي أعقب الشريط، وليس الشريط نفسه، هو الذي يشكل المدخل الأنسب لمقاربة الحضور الإسلامي في الثورة السورية.

ولعل الأساس في هذه المقاربة هو التفريق بين السلفية كمنهج وأيديولوجيا، وبين بعض مظاهر التدين والتعلق العفوي بالشعارات الدينية السائدة في صفوف الثوار، الذين يعيشون تجربة وجودية فريدة، يحتاجون فيها إلى الملاذ الاعتقادي، وإلى حوافز عميقة (الجهاد والشهادة) تسندهم وتشد من أزرهم.

ثمة، على الأرض، ما يعطي لهذا التفريق مصداقية كبيرة، إذ يسود الحذر والتذبذب علاقة المكون السلفي الجهادي ببقية مكونات المعارضة المسلحة (المنضوية في معظمها تحت تسمية الجيش الحر)..

كتائب عديدة من الجيش الحر لم ترض بالتعاون مع تنظيمات متشددة، ولكنها آثرت السكوت على أنشطتها وتجنبت الصدام معها، من منطلق تأجيل أي معارك هامشية تحيد بها عن معركتها الأساسية ضد النظام..

كتائب أخرى قبلت بالتعاون التكتيكي المؤقت مع بعض المكونات التي ترفع شعارات دينية تشي بالتطرف، دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بهذه الشعارات أو السير تحت رايتها.. بل إن بعض هذه الكتائب وجدت نفسها في صدام مع تشكيلات سلفية متطرفة، مثلما حدث لكتائب الفاروق التي خاضت مواجهة محدودة مع إحدى هذه التشكيلات..

غير أن الأهم، في هذا السياق، هو ما يتصل بجبهة النصرة نفسها: حجمها، توزعها، مكوناتها، أنصارها؛ بيئتها الحاضنة..

تسجل مصادر حسنة الاطلاع تنامياً في عدد مقاتلي الجبهة، فهي بدأت ببضع مئات (بين ٥٠٠ و٧٠٠) ثم قفز العدد، بعد منتصف العام الماضي، إلى ٤٠٠٠ مقاتل، لتختتم الجبهة عام ٢٠١٢ وفي صفوفها نحو (٧) آلاف مقاتل (أو عشرة آلاف على أكثر تقدير)..

ولكن هذه المصادر نفسها تضيف تفصيلاً يدفع إلى إعادة النظر في العدد الحقيقي، فالجبهة اعتادت أن تقسم منتسبيها إلى زمرتين (بالأحرى إلى درجتين): مبايعون وغير مبايعين. المبايعون هم الذين بايعوا الجبهة على القتال في صفوفها «حتى إقامة الدولة الإسلامية على أرض الشام»، أما غير المبايعين فهم الذين عاهدوا الجبهة على القتال إلى جانبها حتى إسقاط النظام، دون أن يلزموا أنفسهم بأي هدف أبعد من ذلك.. وتؤكد المصادر أن نسبة المبايعين للجبهة لا تتجاوز الـ (٢٠) بالمئة من كامل عددها..

وإذا ما اعتمدنا الرقم الأكبر في التقديرات، أي (١٠) آلاف، فإن عدد المبايعين هو ٢٠٠٠ مقاتل فقط، وحتى إذا أضفنا إلى هؤلاء عدداً من الكتائب السلفية المحلية المتناثرة (والتي لم ترقَ لأن يكون لها أسماء محددة قابلة للحفظ والتداول) فإن العدد الإجمالي لن يتجاوز بضعة آلاف..

فهل يستطيع السلفيون المتطرفون، بمثل هذا العدد، أن يدحروا (بعد سقوط النظام) بقية مكونات الجيش الحر، بل ومكونات المجتمع السوري؟.. هل يستطيعون اجتياح المدن الرئيسية، والسيطرة على جميع المفاصل المؤثرة، وإخضاع الملايين وقسرهم على نظام لا يرتضونه؟

في تبسيط مخل، يقصر البعض أعداء (التطرف الديني) على أبناء الأقليات وحدهم، فيما الواقع أن هؤلاء هم المكون الأصغر من (معسكر أعداء التطرف)، فهناك التيارات الليبرالية واليسارية والعلمانية (ومعظمهم من السنة حسب واقع الحال)، وهناك برجوازية المدن الكبرى (دمشق وحلب وحمص)، والتي ترى في صعود تيارات متشددة تهديداً لمصالحها، وهناك المثقفون والفنانون والمشتغلون في حقول (الميديا) الذين يخافون على حق التعبير وحرية الكلمة. وحسب تجربة كل من تونس ومصر، فبإمكاننا إضافة تيارات من الإسلام السياسي إلى هذا المعسكر.. وإلى هؤلاء جميعاً، فهناك الملايين من السوريين العاديين (من السنة) الذين يحرصون على قيم الإسلام الوسطي المعتدل، ويرون في التطرف تضييقاً عليهم كما هو تضييق على غيرهم..

وإذا كانت (النصرة) تحظى اليوم بشيء من الشعبية، لما عرف عن مقاتليها من شجاعة وإقدام وتنظيم، فإن هذه الشعبية ستتبخر، إذا ما بدلت الجبهة عدوها، وغيرت اتجاه نيرانها.

لكل ذلك فإن سيناريو (سقوط سورية في قبضة تيار ديني متطرف) يبدو مستبعداً، إن لم يكن مستحيلاً، والأرجح أن يقف السلفيون (النصرة وما يشبهها)، بعد سقوط النظام، أمام خيارين: إجراء مراجعة لأساليبهم وأهدافهم، والانخراط في العملية السياسية المنشودة، أو متابعة القتال، ولكن ضد معظم الشعب السوري هذه المرة.

حرية – العدد (٢٠) ٢٠١٣/١/٢١

خطاب الحرب.. والسؤال الأهم: الحرب على من؟

مهيار فارس

ليست هذه المرّة الأولى التي يتحدّث فيها بشار الأسد عن «الحرب»، بل إنّ إعادة النظر في مُجمل خطاباته الخمس التي ألقاها منذ بدء الثورة السورية في آذار ٢٠١١ وحتى الخطاب الأخير بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٦ تثير الاهتمام في تعاطيه مع مفهوم «الحرب».

«الحرب»، هذه الكلمة التي كُتب وصُوّر حولها وحول مُنعكساتها ما لا يُعد ولا يُحصى من الأعمال السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والأدبية والفنية، حتى قيل أنّ الأدب كلّه يدور حول فكرتين: (الحب والحرب)، كيف تُستخدم من قبل حاكم مع شعبه؟ ومتى؟ وفي أيّ سياق هي الحرب؟ أسئلة كثيرةٌ يطرحها ليس خطاب الأسد الذي اعتبر فيه: (إننّا في حالة حرب)، بقدر ما هو الواقع الذي عاشه السوريون منذ قرابة العامين والذي أفضى إلى حاضر الحرب باعتبارها معاشٌ يومي للمواطن السوري.

عدّتُ مع كلمات الأسد التي توصّف الواقع إلى المرّة الأولى التي استخدم فيها هذه الكلمة، حين قال في خطابه الأول من مبنى البرلمان السوري: (وإن كانت الحرب ما يُريدون فلهم ذلك)، في معرض ردّه على اندلاع شرارة الثورة في محافظة درعا، وبعد أن كان سوريون قد هتفوا في سوق «الحريقة»: (الشعب السوري ما بينذل).

كانت مُجرّد مطالب بالإصلاح، مسيرات تندّد باعتقال أطفال درعا وتعذيبهم إثر كتاباتهم على جدران مدينتهم، كانت ما يمكن تسميته «فورة غضب»، استجابت لها مشاعر غاضبة أخرى في «بانياس»، لكنها بالتأكيد لم تكن «ثورة» ذات أهداف وبرنامج. إلاّ أنّ ذلك الخطاب، الذي أعتقد أنّه سوف يُدرّس في الجامعات العالمية لكل ما لا يجب على أي رئيس دولة في العالم أن يقوم به، أشعل مشاعل المئات والآلاف من السوريين. لما حمله من ضحك مُبالغ فيه، من تصفيق هستيري لا معنى له، وصل حد مقاطعة الرئيس نفسه بكلام لا ينسجم وصورة أي عضو في برلمان وطني.. وأقسى من ذلك كان الوعيد بالحرب!! عوضاً عن اعتبار الضحايا الذين فقدوا أرواحهم خلال الأيام الأولى للمطالب الشعبية، شهداء وطن يجب إعلان الحداد على أرواحهم. كل هذا وأكثر، أعادني إلى فيلم «خطاب الملك» ٢٠١٠ حيث سُطِّرَ في نهايته: (شكلت خطابات الملك «جورج السادس» طوال فترة الحرب رمزاً للمقاومة الوطنية). ففي خطابه الأول والذي يُعلن فيه دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية، يقول الملك البريطاني «جورج السادس» (١٨٩٥ -١٩٥٢):

(في هذا الوقت الخطير، ربما أكثر لحظات حاسمة في تاريخنا، أبعث إلى كل عائلة ضمن شعبي، سواء بالوطن، أو خارجه، هذه الرسالة. أتحدّث بنفس عمق الشعور، إلى كل واحد منكم، كما لو كنت قادراً أن اقصد منازلكم، وأتكلم معكم شخصياً، للمرة الثانية في حياة معظمنا، نحن في حالة حرب. مراراً وتكراراً، ومُجدداً، حاولنا أن نجد حلاً سلمياً للاختلافات بيننا وبين أولئك الذين أصبحوا الآن أعدائنا. ولكنها بلا جدوى. تمّ إجبارنا على النزاع، حيث تمّ اختيارنا لقبول تحد لمبدأ، مبدأ إذا ساد سيكون مصيرياً لأيّ نظام حضاري في العالم. مثل هذا المبدأ الواضح تماماً ببساطة هو المبدأ الأصلي بأنّ البقاء للأقوى. من أجل كل ما يعز علينا، من غير المعقول أن نرفض التحدي).

نعود إلى شرح خلفيّة هذا الخطاب لإدراك أهميته مقارنة بالحالة السورية، حيث أنّ الملك «جورج السادس» هو الشقيق الأصغر للملك «إدوارد الثامن» الذي تنحى عن العرش لأخيه بسبب غرامه بمطلقة أميركية لم يكن يحق له الارتباط بها وفق الأعراف الملكية. في الوقت ذاته كانت بريطانيا قد عرفت اختراع الراديو، وتقف على شفير الحرب العالمية الثانية بعد صعود «هتلر». وقد عانى الملك من اضطرابات في النطق والتأتأة خاصة أثناء الحديث أمام الجماهير، لكنه وبفضل مساعدة طبيبه «ليونيل لوغ»، والجهد النفسي والجسدي والعصبي الذي يبذله خلال رحلة العلاج، ينجح في إلقاء هذا الخطاب المؤلف من ثلاث صفحات عام ١٩٣٩ بعد إعلان «هتلر» الحرب.

من المفارقات المثيرة للاهتمام، أنّ الرئيس السوري تولى الحكم كذلك دون أن يكون مُعدّا له منذ صغره، وذلك إثر وفاة شقيه الأكبر «باسل الأسد» المفاجئة من عام ١٩٩٤ في حادث سيارة. يُضاف إلى هذا بعض المشاكل اللفظيّة المشتركة بين الشخصين، فإلى جانب بعض التأتأة في حديث «الأسد» برزت وخاصة في الخطاب الأول مشكلة نطق بعض الأحرف بشكل سليم ومنها حرف «السين»، كما بعض المشاكل المرتبطة بالتوتر ومنها الاستخدام المُفرط لليدين في حركات وإشارات مجانية، أو حتى محاولة الضحك الزائد. في الفيلم ومن خلال أحاديث الملك مع طبيبه نجد أنّ مرد مشكلته في جزء كبير منها نفسي، مرتبط بقسوة والده الملك «جورج الخامس» وتفضيل المربية الدائم لأخيه «إدوارد» عليه، باعتبار أنّ الأخ هو الملك المُقبل. وقد يكون في هذا الجو الذي يُرتب منذ نعومة الأظافر لصالح أحد الأبناء الكثير من التشابهات بين العالمين، ممّا قد يُفرز مُنعكسات مُتشابهة أيضاً. حتى أننا إذا ما نظرنا نجد أنّ لغة الملك مع طبيبه تقترب كثيراً من اللغة العامية وفي الحال السوري، نجد ميل الرئيس «الأسد» إلى الخروج عن متن النص المكتوب له، وكأنه يُفضّل الإبحار في عالم الشروحات التي تتمايل بين الطبية كحديثه عن الجراثيم وبين العاميّة كتشبيهه لعدم وجود شريك للحوار المطلوب بين السلطة السورية والمعارضة بأزمة الزواج، (حين يبحث أحد الراغبين بالزواج عن شريك فلا يجده، وقد لا يجد من يرضى به، لكن هذا لا يُلغي رغبته بالزواج)!!

من هذه العوائق الذاتية جميعاً ينهض «جورج السادس» في خطاب يُعلن فيه قبول بريطانيا تحدّي «هتلر»، في حين انتفض السوريون- إن صحّ القول- بعد تهديد الوعيد بأنها ستكون الحرب، إن كان هذا ما يريدون!! فمن هو العدو؟! هذا هو السؤال الإشكالي. ففي حين يرى الأسد أنّه يحارب «التكفيريين والإرهابيين والجماعات المسلحة» ومن وصفهم بالسلميين في خطابه الرابع، على الأقل في الأشهر الأولى لحراكهم، ثم عاد واعتبرهم إرهابيين نزعوا قناع السلميّة في خطابه الأخير، كان «جورج السادس» يحارب «هتلر» والنازية الألمانية. أمّا الأسد فيُبرّر حربه بأنها على عدو خارجي تسلل إلى داخل سوريا، ووصل به الأمر حد اتهام هذا العدو بحرمان الشعب من رغيف الخبز، وكأنّ الخطاب لم يأتِ بعد أيام فقط على مجزرة مخبز «حلفايا» حيث قُصفت طوابير الناس أمامه بالطائرات، فراح المئات بين قتيل وجريح، دون أي تساءل عمّن يملك السماء وقوّة الطيران في سوريا!!

في النهاية انتصرت بريطانيا على «هتلر»، لكن حتى هذا النصر التاريخي قابله خسارة «ملك الهند» للقبه هذا، كما خسر حياته بعد سنوات قليلة من حكمه نتيجة ضغوط ويلات الحرب وتدخينه الشديد، أمّا سوريا فقد خسرت إلى هذه اللحظة ٦٠ ألف قتيل سوري من طرفي الصراع الذي اعتبر الأسد أنّه حرب مع عدو خارجي، والكثير من بُنيتها التحتية واقتصادها الوطني والعسكري، ومئات آلاف اللاجئين، فعن أيّ نصر يبحث الأسد؟! عن ما يرى أنّه تأكيد على السيادة الوطنية؟! وهل في التدخلات الروسية الإيرانية كما القطرية السعودية سيادة وطنية؟! عن دور استراتيجي لسوريا، كيف ذلك وسوريا تحتاج عشر سنوات وفق التقديرات لإعادة الإعمار؟! عن وحدة وطنية؟! وأي وحدة وطنية بعد عشرات آلاف القتلى من الشعب السوري وبعضه يقتل بعضه في سلسلة مفتوحة من العنف والعنف المضاد؟

ربما يُفيد التذكير بأنّ خطاب «جورج السادس» أتى رداً على خطاب «هتلر» وليس رداً على الشعب البريطاني، فيما خطاب الأسد أتى رداً على هتاف «الشعب السوري ما بينذل». فإن كان النصر على الشعب، أو غالبيته، فأي نصرٍ لسلطة بلا شعب؟!

مقتل صحفي بلجيكي في سورية

فداء يونس

أعلن ثوار سوريون يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ مقتل الصحفي الفرنسي من أصل بلجيكي إيف دوباي ٥٨ عاما في مدينة حلب السورية، متأثرا بجراح أصيب بها يوم الخميس السابق، حين استهدفه قناص تابع للقوات الحكومية، خلال تغطيته اشتباكات بين الثوار والقوات النظامية أمام سجن حلب المركزي، وكان القناص متموضعاً في أعلى السجن كما أفاد شهود عيان.

وكان دوباي يعمل مراسلا حربيا منذ الثمانينيات، وعمل في كل من لبنان ومنطقة الخليج ويوغوسلافيا وأفغانستان. ومن اللافت للانتباه عدم صدور أي تعليق من إعلام النظام على مقتل دوباي بعد يومين على الحادث.

وقد أفادت تقارير سابقة وتحقيقات مع معتقلين من الأمن لدى الجيش الحر أو من قبل منشقين عن النظام بوجود أوامر عليا لتصفية الصحفيين الأجانب تحديداً في سوريا، كم أشارت منظمة «مراسلون بلا حدود» بمقتل ما لا يقل عن ١٧ صحافيا بينهم أربعة صحفيين أجانب وواحد لبناني، إضافة لمقتل ٤٤ فردا يعملون في ما يسمى بـ«صحافة المواطن» و٤ مساعدين إعلاميين عام ٢٠١٢ في سوريا. حتى أنه أعتبر العام ٢٠١٢ هو الأكثر وبالا على الصحافيين بحسب كل من «المعهد الدولي للصحافة» ومنظمة «مراسلون بلا حدود».

يشار إلى أن ٢٨ صحفيا قتلوا في سوريا خلال العام الماضي، وهو ما يجعل سوريا الساحة الأكثر خطورة بالنسبة لعمل الصحفيين على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٢.

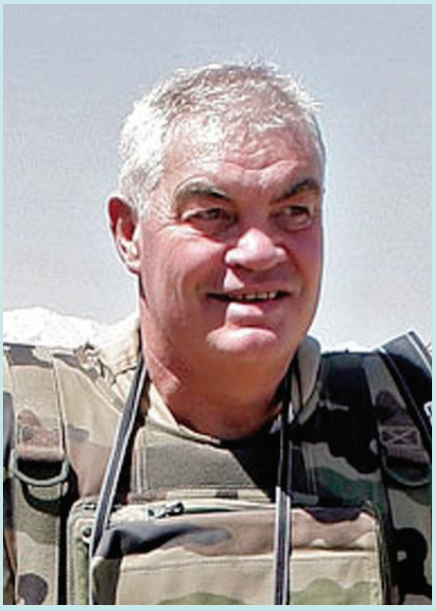

كاريكاتير العدد

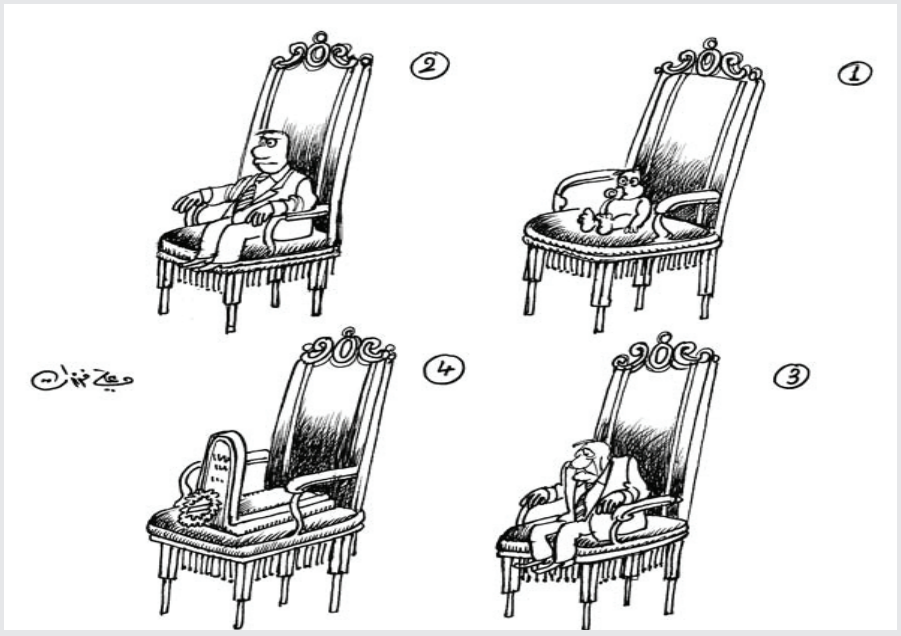

النظام يرتكب مجزرة جامعة حلب.. ويكذب!

سوسن ونوس

في مجزرة جديدة تضاف إلى سجل النظام الحافل بالمجازر البشعة، قامت إحدى الطائرات الحربية صباح يوم الثلاثاء ١٥/١ بإطلاق صاروخين أحدهما باتجاه دوار كلية العمارة، واستهدف الثاني الوحدة الثانية في السكن الجامعي التي تزدحم بالنازحين، حسبما أفاد بيان لجان التنسيق المحلية. وقد ارتفعت حصيلة الضحايا الذين سقطوا في الانفجارين الى ٨٧ قتيلاً، غالبيتهم من الطلاب، وبعض النازحين الذين لجأوا الى السكن الجامعي هربا من المعارك اليومية المستمرة في مدينة حلب منذ تموز/ يوليو الماضي.

وفيما حمل بيان لجان التنسيق «النظام السوري مسؤولية الفظاعة المرتكبة كقاتل اعتاد على قصف طوابير الخبز والوقود وذبح الأطفال والنساء ولم يتوان يوما عن استهداف الطلبة». وأكد هذه الرواية المرصد السوري لحقوق الإنسان، ونقل المصدران عن الكثير من شهادات المواطنين الذين شاهدوا الطائرة وهي ترمي صواريخا باتجاه الجامعة، فإننا نجد النظام يسارع إلى اتهام «المجموعات الإرهابية المسلحة التي استهدفت جامعة حلب بقذيفتين صاروخيتين أطلقتا من حي الليرمون (غرب المدينة) باتجاه الجامعة». مطالباً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بإدانة المجزرة، كما أعلن وزير التعليم العالي يوم حداد في الجامعات السورية.

النظام يكذب كعادته باستمرار، ويذكرنا بالمثل القائل «يقتل القتيل ويمشي في جنازته»، فقبل يوم من هذه المجزرة أطلقت قواته المجرمة قذائف باتجاه أحد أحياء معضمية الشام السكنية، وخرج إعلامه يتهم العصابات المسلحة بقتل الأبرياء وتدمير المساكن، نظام يكذب في كل ما يقول أو يدعي، والسوريين الذين خبروا آلته الإعلامية المليئة بالديماغوجيا والكذب والوقاحة لم تعد تنطلي عليهم تصريحاته وشكواه، وحتى دول العالم التي سارعت لإدانة هذا النظام على تلك المجزرة التي شكلت إضافة رقمية في سجل المجازر التي يتلكأ النظام العالمي على محاكمته بشأنها، فما مصلحة الثوار الذين يسميهم عصابات إرهابية في قصف حي سكني في بلدة المعضمية التي كانت وما تزال بؤرة ملتهبة للثورة في ريف دمشق؟ وما مصلحة الثورة في قصف جامعة حلب بطلابها أو بالنازحين إليها، وهي أول نقطة تظاهر ضد النظام داخل مدينة حلب؟

قد تكون هذه الأسئلة نافلة لأي عاقل يفكر في الأمر، ولم تتردد المتحدثة باسم الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند من القول أن «الولايات المتحدة تشعر بالصدمة وهي حزينة بسبب الهجوم الدامي الذي نفذه أمس النظام السوري ضد جامعة حلب». غير أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لم يتأخر عن تكذيب الحقائق، والدفاع عن إجرام النظام، بقوله: «رأيت على السي إن إن بيانات لا تستبعد ان تكون القوات المسلحة (السورية) نفذت الاعتداء، لا يمكنني تصور أمر معيب أكثر من ذلك».

المعيب في نظر الوزير الروسي أن تتهم قوات النظام بتنفيذ الاعتداء، وليس المعيب أن تنفذ هذه القوات اعتداءاتها ومجازرها! المعيب حقاً أن روسيا لم تعتذر حتى الآن من الشعب السوري ومن شعوب العالم ومن مواطنيها الروس بداية عن مجازر نظام الأسد المتتالية التي نفذت بالأسلحة الروسية، التي تتوالى شحناتها ويتم تحديثها خلال العامين المنصرمين من عمر الثورة السورة، وهي بذلك ساهمت وتساهم عسكريا، ومن خلال الفيتو الثلاثي في مجلس الأمن، بقتل الشعب السوري مباشرة، ودعم النظام على الاستمرار بقتل الشعب السوري.